المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

العدد (2609) السنة العاشرة - الثلاثاء (2) تشرين الاول 2012

12

رونالدو يؤكد: أننا سنفوز في (الكلاسيكو)

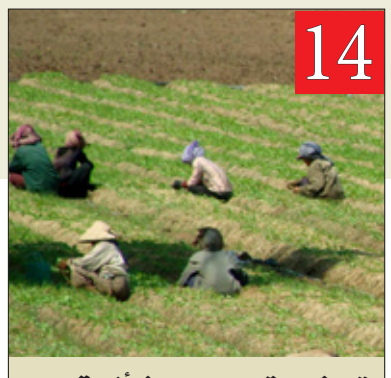

14

تحذيرات من حدوث أزمة غذاء عالمية

19

برامج اكتشاف المواهب تبتعد عن الفن على حساب الرّبح المادي

رئيس الوزراء يقترح حلّ وزارته

نواب: ليقدم المالكي استقالته وليشكل حكومة أغلبية

□ بغداد/ مؤيد الطيب

انتقد نواب وسياسيون دعوة المالكي إلى تشكيل حكومة أغلبية برئاسته، معتبرين أن المسؤولية تقع عليه هو وحده ويجب أن يقدم استقالته وبعد ذلك يفكر في حكومة الأغلبية، واصفين المالكي بالدكتاتور، مستبعدين في الوقت نفسه تحقيق حكومة الأغلبية في ظل المحاصصة الطائفية.

وأكد المتحدث باسم ائتلاف العراقية النائب حيدر الملا في اتصال مع "المدى" أن "الحكومة الحالية كواقع حال هي حكومة شراكة وطنية تم تأسيسها على خلفية اجتماع أربيل، فإذا أراد رئيس الوزراء أن يشكل حكومة أغلبية سياسية، فعليه الذهاب في تقديم خطة استقالته واستقالة حكومتهِ أولاً ثم الذهاب لتشكيل حكومة الأغلبية".

فيما أكد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي جاسم الحلفي أنه "ليس من الممكن أن تكون هناك حكومة أغلبية مادامت العملية السياسية مبنية على أساس المحاصصة الطائفية، فالانتخابات تخاض على أساس الكتل الانتخابية، وهذه الكتل تتفق على مصالح شخصية بحتة يترتب على أساسها توزيع المناصب والنفوذ بعد فوزهم بالانتخابات، لذلك فأن الحكومة لا تتشكل على أساس أحزاب وتستطيع أن تحدد دورها وتشكيل حكومة الأغلبية".

وأضاف الحلفي في تصريح لـ"المدى" أن "حكومة الأغلبية يتم تشكيلها على أساس المواطنة وان تكون هناك أحزاب سياسية تتنافس في ما بينها على أساس البرامج الانتخابية التي تصب في مصلحة المواطن، لذلك لا يمكن أن يتغير الواقع السياسي الذي هم أنفسهم وضعوه، وهو واقع المحاصصة وواقع التراضي وتوزيع المناصب، فلا وجود لأمل في أن تتشكل حكومة أغلبية لا في هذا الواقع الذي نعيشه ولا في أي وضع قادم ما دامت اللعبة السياسية مستمرة على أساس المحاصصة".

وأكد أمين عام حزب الأمة العراقية مثال الآلوسي إن "رئيس الوزراء نوري المالكي يحاول دائماً أن يقول ويوضح بأن الحكومة فاشلة، ويهدد بحكومة الأغلبية من أجل أن يسيطر ويتحكم بالجميع ويكون الولاء له فقط، ويكون كلامه هذا ورقة ضغط على جميع الكتل السياسية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعتبر أن حل الأزمة السياسية الحالية يكمن في خطة لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، حيث قال في لقاء معه على إحدى الفضائيات بأنه يعمل على تشكيل حكومة الأغلبية تلك "لأن صورة الديمقراطية مقلوبة بسبب حكومة الشراكة الوطنية".

■ التفاصيل ص٢

في قانون مقترح ومختلف عليه نيابياً

١٤٠ عطلة رسمية في العام

□ بغداد/ محمد صباح

أصبح قانون العطلات الرسمية المقدم الى مجلس النواب عرضة لخلافات شديدة بين الكتل، أبرزها بين الوقفين الشيعي والسني حول إدراج عيد الغدير ضمن الأعياد الوطنية.

ولم يلق مقترح القانون اتفاقا سياسيا ودينيا بعد وصوله من قبل الحكومة الى مجلس النواب مطلع عام ٢٠٠٨، وتتحفظ بعض الكتل النيابية على بنود القانون التي تعدها معرقلة لنشاطات الدولة.

وبحسب نواب في البرلمان العراقي فان ايام العطل الرسمية بحسب القانون بلغ عددها ١٤٠ يوما من أيام السنة، وهو ما لا يشهده بلد آخر.

وتنص المادة (١٢) من الدستور، ثانيا، (تنظم بقانون، الأوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية والتقويم الهجري والميلادي).

وأشار رئيس لجنة الأوقاف النيابية علي العلاق في تصريح لـ"المدى" الى ان "هذه العطل هي السبب الرئيس في الخلاف بين المكونات الدينية حول المناسبات ذات الطابع الديني التي من الممكن إحالتها إلى المحافظات لكي تعطى كل محافظة الحق في ان تقيم المراسيم الدينية الخاصة بها".

من جانبه يرى النائب الكردستاني، عضو لجنة الاوقاف الدينية حميد بافي، ان "قانون العطل الرسمية من القوانين المهمة التي كان من المفترض إقرارها في الفترة السابقة إلا أن هناك اعتراضات لدى الكتل السياسية على بعض من فقراته".

وكشف بافي لـ"المدى"، أن "الكتل النيابية توصلت إلى ضرورة الالتزام بالنظام الاتحادي الفدرالي الذي يوزع الصلاحيات على المحافظات والأقاليم وهي التي تقرر هذه العطل".

واضاف ان "هناك عطلا خاصة بمكون ديني معين يجب تركها للمحافظات والأقاليم ولهم صلاحيات اقرار العطل بالنسبة لمؤسسات الدولة في محافظاتهم، وهو الحل المناسب الذي اتفقنا عليه مؤخرا".

■ التفاصيل ص٢

هدّد المخالفين بنقلهم إلى أمانة بغداد

احمد المالكي يمنع موظفي رئاسة الوزراء من استخدام فيسبوك

□ بغداد/ المدى والوكالات

كشف مصدر مطلع، الاثنين، عن إصدار معاون مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء ونجله احمد المالكي تعليمات تمنع موظفي المجلس من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، لأسباب مجهولة. وقال المصدر، الذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه لـ"شفق نيوز"، إن "احمد المالكي اصدر أوامر وتعليمات مشددة لموظفي مجلس الوزراء تقضي بعدم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها فيسبوك لأسباب غير معلومة". واوضح أن "المالكي الابن هدد بنقل أي موظف يعمل في المجلس إلى أمانة بغداد في حال اكتشف أن لديه حساباً في فيسبوك باسمه الحقيقي". يشار الى ان موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بدأ منذ مدة يؤثر في كثير من مفاصل الحياة العراقية ولاسيما في تنظيم التجمعات والاحتجاجات والاعتصامات وقد كان لتواصل المستخدمين لاسيما من الشباب عبر تلك الخدمة اثر كبير في تنظيم التظاهرات التي انبثقت في المدن العراقية في شباط ٢٠١١.

ويقول مراقبون، ان اجهزة الامن استعانت بالموقع لاعتقال بعض المنظمين للاحتجاجات عن طريق احصاء الاسماء الواردة في شبكة التواصل الاجتماعي ومعرفة المواقف السياسية للمستخدمين.

ساحة الفردوس كما بدت يوم أمس.. تصوير/ محمود رؤوف

التنفيذ في العام المقبل

البرلمان عازم على تشريع قانون التقاعد هذا العام

□ بغداد/ إياد التميمي

أكد عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية النائي عبد الحسين عبطان أن جميع الكتل اتفقت على إقرار قانون التقاعد خلال العام الحالي وان عام ٢٠١٣ سيشهد تنفيذ القانون، مستبعدا أن يشهد القانون خلافا سياسيا.

وأشار عبطان في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب إلى أن القانون لم يقتصر على تحديد المبالغ وإنما سيكون مفصلا وفيه أمور أخرى مثل السن التقاعدي، ومن ثم نبدأ بتمريره خلال هذا الفصل.

وطالب عبطان المسؤولين بتعديل القانون وضرورة تماشيه مع إستراتيجية وزارة التخطيط، مبينا ان وزارة التخطيط حددت ٧٧ ألف دينار هو مستوى خط الفقر بالنسبة لدخل المواطن .

وعن الانباء التي تحدثت عن الغاء هيئة التقاعد العامة نفى عبطان ان يكون لمجلس النواب هذا التوجه في الوقت الحاضر، معتبرا أن هذا الأمر قد يثقل كاهل المتقاعد. إلى ذلك كشف عضو في اللجنة المالية النيابية عن قرب تسلم لجنتها مسودة مشروع قانون تعديل قانون التقاعد العام. وقالت عضو اللجنة ماجدة التميمي في بيان لها، تلقت المدى نسخة منه أمس الاثنين، إن "اللجنة المالية البرلمانية سوف تتسلم خلال اليومين القادمين مسودة مشروع تعديل قانون التقاعد العام بعد جهود حثيثة بذلتها اللجنة النيابية"، وبينت ان "مسودة المشروع جاهزة الآن وستكون لدينا مناقشة في اللجنة المالية الفرعية والرئيسية لكي نضع الحد الأدنى للرواتب التقاعدية".

واوضحت التميمي ان "المسودة ستأتي من دون ارقام، وان اللجنة المالية هي من ستضع هذه الأرقام بالمشاورة مع اعضاء البرلمان الآخرين من اللجان الأخرى المختصة، وأيضا الأخذ برأي الحكومة"، مشيرة الى ان "الموازنة المالية هي المقيد لمقدار هذه الزيادة".

مدينة الكنوز فقيرة

السماوة.. من يدخلها يبكي ومن يفارقها ينحب

□ السماوة/ يوسف المحمّداوي

٢٧٠ كم هي المسافة التي تفصل بغداد عن السماوة، فضلا عن ١٩ سيطرة بعضها للدفاع، والبعض الآخر لوزارة الداخلية. ما يميز طريق السماوة–بغداد وأنت تتخذ الطريق السريع سبيلا للوصول هي بساتين النخيل التي لا تنقطع أبدا، وكذلك مراقد ومقامات الأولياء التي تشتهر بها محافظتا بابل والديوانية، نعم. انعم الفرات على تلك المدن ببساتين لا تعد ولا تحصى من أشجار النخيل، لكن السؤال الكبير أين التمر؟، الذي كان ارخص مادة غذائية في الأسواق العراقية، أما الآن فهو أغلى مادة في السوق والأسباب عدة وجميعها تصب في خانة الألم وليس الأمل.

وعن معنى السماوة وفقاً لما ذكره مؤلفو وأصحاب كل من لسان العرب ومعجم البلدان ومختار الصحاح ومعجم متن اللغة ودار معارف القرن العشرين والقاموس (المنجد) وغيرهم من الأفذاذ ومؤلفي أمهات المراجع والموسوعات ويمكننا أن نستخلص من مجمل ما ذكره كل هؤلاء أن لكلمة السماوة عدة معان أوردتها معاجم اللغة وكتب التاريخ فقد أورد الحسني عن ياقوت الحموي في كتابه (معجم البلدان) ١٤٢٩ م "إنما سميت سماوة لأنها ارض مستوية لا حجر فيها". وأما المنجد فيورد "إن سماوة فلك البروج". "وسما على وارتفع". ويوضح الشيخ احمد رضا في كتابه معجم اللغة أن السماوة : الشيء العالي وكان بودي ان تسمى الوركاء عاصمة كلكامش أو اوروك او عشتار او أي اسم آخر من مسمياتها الجميلة والموغلة بالقدم بدلا من اسم المثنى كنت أتمنى لا أكثر.

تبلغ مساحة محافظة المثنى بحدودها الإدارية الحالية ٥١ ألف كيلو متر وهي ثاني اكبر محافظة ومع ذلك هي اقل محافظة من حيث عدد سكانها الذي بلغ حسب الإحصاء المحلي لسنة ١٩٩٧ حوالي نصف مليون نسمة وممكن أن يصل الآن الى مليون نسمة.

توجهنا مع الزملاء باتجاه شارع الجسر لأنه يقع مباشرة باتجاه الجسر ومن ثم انعطفنا باتجاه شارع باتا، وسمي بهذا الاسم لوجود محل قديم لبيع الأحذية التي كانت تحمل تلك الماركة. كان الشارع عبارة عن ورشة عمل وبعض المارة تلاحظ على وجوهم ملامح التعب ومن أزيائهم تشعر بحجم الفاقة والعوز الذي تعيشه المدينة التي لو وجدت ضمائر نقية تعمل من اجل مصلحتها لأصبحت قبلة عالمية وليست عراقية فقط لما تمتلكه من كنوز أثرية ومعالم سياحية ساحرة بكل ما تعنيه كلمة السحر. دخلنا سوقها الذي يسمى (المسكوف) لتستقبلنا عطور النساء مع عطور المحال الممتدة، علما لا توجد في السماوة امرأة سافرة على الإطلاق، ولا وجود لكنيسة أو مواطنين مسيحيين في المحافظة، وذكر لي احد الزملاء انه كانت قديما عائلة مسيحية واحدة لكنها هاجرت منذ أمد بعيد إلى خارج العراق.

يقول الشاعر والإعلامي عامر موسى الشيخ إن هناك مثلا معروفا ومتداولا عن السماوة (القادم لها يبكي وحين يغادرها يبكي أيضا)، ويقصد أن أكثر الناس المنقولين من محافظات أخرى إلى السماوة يأتون إليها مجبرين غير مخيرين لكنهم حين يتعايشون مع أهلها الممتلئين بالطيبة والصدق والمحبة والعشرة الرائعة يضطرون للبكاء عليهم لحظة الفراق.

■ تحقيق موسع ص ١٣

رسالة إلى مجلس القضاء الأعلى

كلام اليوم

اليوم سيصدر الحكم النهائي للمحكمة الاتحادية بدعوى الطعن في "قانون حقوق الصحفيين" الذي شرعه مجلس النواب العام الماضي وسط عاصفة من الاعتراضات والاحتجاجات المحلية والدولية عليه. وسيحدد الحكم المنتظر أطر ومستقبل التحول الديمقراطي في البلاد، فحرية الإعلام والتعبير هما الضمانتان لازدهار روح الديمقراطية.

ما هو السؤال الجوهري الذي يشغل بال كل صحفي عراقي يسعى لإقرار قانون يحميه وسط واقع مضطرب ويمنحه الحق في الحصول على المعلومة ويضمن له حياة كريمة ومستقبلاً آمناً؟

الطبيعي أن تتنوع الإجابات طبقا لموقف كل صحفي واهتماماته ورؤيته، فلو فكر الصحفي بأنٍ الحياة تبدأ وتنتهي ببطاقة عضوية نقابة الصحفيين، أيا كانت الجهة التي تدير النقابة، فقد ارتضى لنفسه أن يصبح تابعا لجهات تحاول أن تستغل حاجته ومعاناته لتسويق مشاريع وهمية ومنح وعطايا ليست أكثر من فضلات ترميها الحكومة وقت الضرورة لإسكات بعض الأصوات. وفي هذه الحالة علينا ألا نستغرب أو نندهش من تفاقم حجم الخراب الإعلامي الذي يصاحبنا كل يوم. لكن لو فكر الصحفي أن بإمكانه المساهمة في تغيير المعادلة المختلة التي جعلت من نقابة عريقة مثل نقابة الصحفيين تتحول إلى مكتب تابع لمكتب رئيس الوزراء، في هذه الحالة نكون قد بدأنا في وضع أولى خطوات علاج الحالة الإعلامية المصابة بأمراض مزمنة، وتقليل نسبة الخراب شبه التام.

الحماية مهمة للصحفي، لكي يؤدي دوره الحقيقي، فلكي يبدع ينبغي أن يعيش حياة كريمة آمنة، لكن ذلك ليس كل شيء، فمن يشاهد تطور الإعلام في العالم، بل وحتى في بعض دول الجوار يدرك حجم تراجع الصحافة العراقية، ومن يطالع كبرى الصحف العربية يدرك حجم المأساة المهنية التي نعيشها.

ما يتطلع إليه الصحفيون الحقيقيون، أبناء المهنة، أن تنظر المحكمة الاتحادية في دعوى الطعن بقانون حقوق الصحفيين، من زاوية الدور الكبير المأمول من السلطة القضائية في حماية الديمقراطية الناشئة في البلاد، فهذا ممّا يساعد في صنع مستقبل يليق بالصحافة العراقية وبالعراق. فنحن لا نريد، ونتوقع أن يكون لقضاة المحكمة الاتحادية الموقف نفسه، لصحافتنا أن تستمر في حالتها المتكلسة الراهنة، التي تجعل من المسؤول الحكومي متحكما في مصائر الصحفيين ومؤسساتهم، بيديه يفتح باب الإعلان والمعلومة لمن يشاء، وبيديه يغلق هذه الباب حين لا تتلاءم سياسة الجريدة مع هواه أو نزعاته.

صحفيو العراق يريدون قانوناً يساهم في دفع عجلة العمل الإعلامي إلى الإمام، ونقابة تفاوض الحكومة والدولة على حقوق جميع الصحفيين من مركز القوة والهيبة التي يجب أن يفرضها الإعلام برصانته وموضوعيته واستقلاله.. نقابة تحترمها الحكومة والدولة والمجتمع وليست نقابة تنظر إليها الحكومة باعتبارها غير مؤثرة ولا خوف منها، بل موضوعة في الجيب... نريد نقابة قادرة على تحقيق المعادلة الصعبة بين حقوق الصحفيين المعيشية وكرامتهم المهنية كقادة رأي. لا نريد للنقابة أن تتحول إلى دكان يديره عجزة يرتجفون خوفا حين يمر المسؤول من أمامهم.

أيها السادة قضاة المحكمة الاتحادية الأجلاء، مشكلات الصحافة العراقية كثيرة، وهمومها أكثر، ومستقبلها تكتنفه الصعاب، ورغم ذلك يخرج علينا عدد من النواب مصرين على بقاء القانون بشكله الحالي، فهم يريدونه على مقاس مجلس النقابة لا على مقاس الصحفيين الحقيقي، ولهذا نحن ندرك جيدا أن بعض القوى السياسية لا يمكن لها أن تسمح بوجود مجلس نقابة ممتلئ بشعور المسؤولية المهنية والوطنية ومرفوع الرؤوس دائما.

ندرك جيدا أننا حين نضع مصير حرية الصحافة والديمقراطية الناشئة في البلاد بين يدي القضاء العراقي، فان ذلك سيعلي حتما المصلحة العامة لجميع الصحفيين، وسيدفع القضاء إلى الدفاع عن قانون يشارك في صياغته كل الصحفيين.

السادة قضاة المحكمة الاتحادية المحترمون، لا أحد يرفض قانونا يحمي الصحفيين ويضمن لهم الحصول على المعلومات بحرية ويضمن لهم نشر هذه المعلومات بحرية والتعبير عن آرائهم بحرية. وهذا هو القانون الذي يحتاجه صحفيو العراق ويحتاجه العراق المتوجه نحو الديمقراطية.. قانون يحمي الصحفيين من تعنت الحكومات والأحزاب السياسية، ويجعل منهم سلطة رابعة حقيقية لا تابعين يقفون على أبواب المسؤولين يستجدون "المكرمة" قبل المعلومة.